

تصدر صحتها^(١٠)، حتى يوم المجزرة . وتملك الجبهة ما هو أكثر من تحديد موقف سياسي لمواجهة مشروع روجرز ، تلك وجهة نظر متكاملة حول طبيعة الصراع بين حركة المقاومة والنظام الأردني . فالجبهة الديمقراطية ترى انه منذ ان وجد العمل الفدائي في الأردن ، بدأت سلطة ثانية توجد الى جانب سلطة النظام . وهذه السلطة الثانية وجدت في البداية في حالة جنينية ، ثم اخذت تنمو وتتطور وتكسب اعتراف الجماهير بها . ثم بدأت السلطة الثانية ، سلطة العمل الفدائي ، تنشئ اجهزتها الخاصة الى جانب اجهزة النظام . واخذت الجماهير تنفض شيئا فشيئا عن اجهزة السلطة القديمة وتنفذ احترامها لها^(١١) .

وقد كان شيئا طبيعيا ، ان ينشب الصراع بين هاتين السلطتين ، وعلى هذا الاساس تفسر الجبهة الديمقراطية كافة الصراعات التي نشبت بين النظام الأردني وحركة المقاومة . اذ ان هذه الصراعات هي النتيجة الحتمية لسلطتين تتنازعان اكتساب مواقع النفوذ في البلد الواحد . اما توقيت هذه الصراعات فنرى الجبهة انه مرتبط بتوازن القوى من جهة ، وبتحرك الحلول التصفية من جهة اخرى .

وترى الجبهة الديمقراطية ان ازمة ١٩٧٠/٢/١٠ كانت « دليلا على توطد سلطة المقاومة ... كما كانت ايذانا بتحول حاسم في ميزان القوى بين السلطتين لترجيح كفة سلطة المقاومة »^(١٢) . ويلاحظ انه اثناء تلك الازمة رفعت شعارا علنيا يوضح هذا المفهوم يقول « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » ففي تعميم توجيهي للاعضاء صدر اثناء الازمة المذكورة دعت الجبهة اعضاءها الى « التأكيد باستمرار بان على الجماهير الاعتراف بسلطة واحدة ، هي سلطة لجان التنسيق ، ولا سلطة فوق سلطة المقاومة ومنظماتها »^(١٣) . وعندما قامت مظاهرات الاحتجاج ضد زيارة سيسكو للأردن في شهر نيسان ١٩٧٠ ذيلت الجبهة بياناتها العلنية بهذا الشعار . وحين نجحت المظاهرات الجماهيرية في إلغاء زيارة سيسكو كتبت الشرارة تقول « ان وجود سلطتين في هذا البلد ، سلطة الرجعية العميلة ، وسلطة جماهير الشعب والمقاومة المسلحة ، هو حقيقة قائمة لا يمكن حتى للرجعيين انكارها » والواقع يؤكد ان سلطة الجماهير هي التي تقرر منذ اليوم بشكل متعاظم مصر وطنها ومستقبله^(١٤) .

وتد كان هم الجبهة الديمقراطية الاساسي ، ان تبقى حالة ازدواجية السلطة قائمة لاطول فترة ممكنة ، حتى يتم اثناء ذلك ترسيخ سلطة المقاومة وتعميقها ، وتحويل الائتلاف الجماهيري حولها من التفاف عفوي سائب ، الى التفاف منظم يعبر عن نفسه في مؤسسات ديمقراطية ، والا تحول شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » الى شعار محافظ ، بعد ان اصبح امرا واقعا بعد الانتصارات الجماهيرية في شهري شباط ونيسان من عام ١٩٧٠ . وقد سعت الجبهة من اجل توطيد حالة ازدواجية السلطة الى رفع شعارات اخرى تكسب شعارها الاساسي مضامينه العملية ، فدمت الى انشاء المجالس الشعبية المنتخبة التي تعبر عن « ضرورة منح سلطة المقاومة طابعا جماهيريا ثوريا » ، ينفي سماتها البيروقراطية^(١٥) ، وكانت ترى ان المجالس الشعبية مدعمة بالليشيا ، والنقابات ، هي المؤسسات الديمقراطية التي تنمو في رحم النظام القديم مبشرة بولادة نظام جديد ، اذ « ان المهمة المركزية التي تواجهها الثورة في هذه الساحة ، من اجل تأمين نجاحها في انجاز مهمتها الاستراتيجية الكبرى في تحرير الارض المحتلة بطريق الحرب الشعبية ، هي مهمة اقامة نظام وطني ديمقراطي ... يستند الى الشعب المسلح والمنظم في كتائب الليشيا والمجالس الشعبية »^(١٦) . ولكن كيف يتم الوصول الى هذا النظام الوطني الديمقراطي ؟ ان التقليد المتبع في المنطقة هو تقليد الانقلابات العسكرية . وقد رفضت الجبهة فكرة الانقلاب العسكري بشدة ، لان ذلك سيؤدي الى سلب المقاومة « طابعها الجماهيري الثوري »^(١٧) ، ففي ظل حركة جماهيرية مسلحة ، يشكل اللجوء للانقلابات العسكرية ، خطوة الى الوراء ، وتكون النتيجة نمرا « مفامرا » يقدم كعبة للجماهير ، بينما المطلوب ان تصنع الجماهير انتصاراتها بنفسها في اللحظة التي تكون حركتها السياسية ناضجة لذلك ، حتى تتمكن من المحافظة على هذا النصر .

كذلك رفضت الجبهة الديمقراطية في تلك الفترة فكرة « الحكومة الوطنية » ، قائلة « ان قدوم حكومة وطنية سوف يعني التوفيق بين السلطتين »^(١٨) ، بينما المطلوب هو تعميق حالة ازدواجية السلطة ، اذ ان التوفيق بين السلطتين ، يشكل خطوة للوراء ، وتنازلا عن مكسب هام من مكاسب النضال الجماهيري .